التكسير كالتصغير يرد الشئ الى اصله ولو كان الاصل ولاها لجمع على
اولهة وقيل اصله لاه عطف على قوله والله اصله الاه هذا هو
المذهب السابع مصدر لاه يليه لها ولاها اذا احتجب وارتفع
يشير الى ان له معنيين كما ذكر في لباب التفاسير احدهما الاحتجاب
كما قال الشاعر لاهت مما عرفت يوما بخارصة يا ليتها خرجت
حتى رايناها وثانيهما الارتفاع يقال لاه فلان اى ارتفع فقوله
لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ناظر الى الاول قال الامام ابن
حقيقة الصمدية محتجبة على العقول ولا يجوز ان يقال محجوبة لان
المحجوب مقهور لا يليق الا بالعبد اما الحق فقاهر فظهر ان في العبارة
مساهلة وقوله ومرتفع على كل شئ ناظر الى الثاني اى مستعل على ذلك
استعلاء معنويا او حسا ومرتفع ايضا اى متنزه عما لا يليق به من
الاقوال والافعال والصفات ويستشهد له اى لكون اصله لاها
قول الشاعر بحلفه من ابى رباح يسمعها لاهه الكبار الحلقة واحد
الحلف بمعنى القسم وابو رباح بفتح الراء والباء الموحدة اسم رجل
والكبار بضم الكاف وتخفيف الباء بمعنى العظيم وروى الجوهري
لدعوة بمعنى الدعاء واما الحلقة بالقاف فتصحيف لا معنى له وروى
لتشهدها مكان يسمعها قيل ليس بمشتق بل علم للذات المخصوص
عطف على قوله والله اصله اله وبيان لمذهب ثان ذهب اليه الخليل و
الزجاج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه والاصوليين والفقهاء
لانه يوصف يقال الله الحي القيوم ولا يوصف به لا يقال الحي القيوم الله
فان قيل قال في سورة ابراهيم العزيز الحميد الله الذى الاية فقد جعله
وصفا للغير قلنا فيه قراءتان احدهما الرفع فلا اشكال عليها
لانه مبتدأ لا وصف والاخرى الجر فيندفع بانه بيان لا وصف كما يقول
جاوزت العالم الفاضل النحرير زيدا فانك لما ذكرت الاوصاف
بقى الاشتباه في انه من هو فلما قيل زيدا زال الاشتباه وسيأتى زيادة

تحقيق

تحقيق له اقول فيه بحث لان الدليل يفيد نفي الوصفية ولا يلزم منه
ثبوت العلمية لجواز انه اسم جنس ولانه لا بد له بمقتضى العرف والاستعمال
من اسم يجرى عليه صفاته الخاصة به فان كل شئ يتوجه اليه الاذهان لا بد له
من اسم يجرى عليه احكامه وصفاته علما عليه فان نفي الوضع واستعمال العرب ولا فعال
الجرى اذ اكان الله صفة وسائر اسمائه صفات لم يكن للبارى تعالى اسم و
لم يبق العرب شيئا من الاشياء المعتبرة الا سمته ولم يسم خالق الاشياء في
جميعها وهو محال والا فعدم وضع الاسم لخصوصية الذات مع وصفه
للذات باعتبار ما يقوم بها من المعنى غير محال بل المحال وجود الصفة بدون
الموصوف ولا يصلح له ما يطلق عليه سواه اى سوى لفظ الجلالة فان
قيل ضرورة اجراء الصفة تندفع بكونه اسم جنس فمن اين ثبت العلمية قلنا
المراد بالصفات كما اشرنا اليه الصفات الخاصة به تعالى ولا يكفى في اجرائها
الا الاسم الخاص به تعالى ايضا لان من شان الصفة الحمل على الموصوف واقل مرتبة
الموضوع المساواة فان قيل لا يلزم من كونه اسما خاصا به علميته لجواز كونه
اعتما للكلي منحصر في شخصه كالشمس قلنا لما جرى عليه احكام المعارف تعين
انه اسم علمي علمي ولانه لو كان وصفا كان كليا واللازم باطل فالملزوم مثله
اما الملازمة فلان الوصف لا يتقيد الا ان شيئا ما به حصل له المشتق منه
وهذا المفهوم غير مانع من وقوع الشركة فيه واما بطلان اللازم فلانه لو كان
كليا لم يكن قوله لا اله الا الله توحيدا مثل عموم كون لا اله الا الرحمن
توحيدا واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلانه لو كان كليا
لا يمنع الشركة فاثباته لا يكون موجبا للتوحيد لان ثبوت الاعم لا يقتضى
ثبوت الاخص فضلا عن ثبوت الفرد الشخصي واما بطلان اللازم فلاجماع
الفضلاء على انه توحيد فان قيل لا يلزم من نفي الوصفية ثبوت العلمية
لجواز كونه اسم جنس كما مر قلنا علة النفي مشتركة لانه ايضا كلي والاظهر انه
وصف في اصله هذا هو المذهب الثالث واختاره المص وبينه فيما بعد لانه
الدليل بحيث اندفع الوجوه الثلثة المذكورة في اثبات العلمية فقال لكنه

Copyright © King Saud University